

انتهى احدى ايام من صلوات يوم الاحد بان كان عليه ظهر يوم مثل فخلد
ظهور يوم السبت فصلاها بنك البيوت فظن ان لم يكن عليه الا ظهر يوم الاحد
لا تصح تلك الصلوة ولا يجوز عن ظهر يوم الاحد التي هي عليه لان صلواتها
قبل وقتها بيوت حيث نوى احدتها الى يوم قبل وجوبها ولو كان بالعكس
بان شفع في صلوة عليه على ظن انها احدى في ايام سببية تصح لانها فيها
الى وقت بعد وقت وجوبها والسبب في ائنة ان نوى ويتصدق بقصد ويتكلم
باللسان بان يقول نويت ان اصلي صلوة كذا في ائنة بالغيب حتى الشريط للظن
والتكلم باللسان سبب هذا هو المختار اخاره صاحب الرمادية وغيره وقبل
ان التكلم باللسان بدنة ولو نوى بالغيب ولم يتكلم باللسان جاز بلا خلاف
بين الامة لان ائنة على القلب وكون اللسان وفي شفع الطيوى الا فضل
ان يشغل قلبه بائنة ولو بالذكور يعني بالكبير ويده بالترفع والاصوط
في ائنة من حيث الارتفاع ان نوى حال كون مقارنا للتكبير ومما لظن الى
ان يكون ائنة موجودة زمن التكبير كما هو من سبب الشافعي فان وجوب ائنة
زمن التكبير شرط عنده فلذا كان هو الاصول عندنا للخروج من الخلاف
وذكر ان طي في الاجناس ان من خرج من منزل يريد الفرض بالجمعة
فلم ينتهي الى الايام كبر ولم تحضره ائنة في تلك الساعة ان كان حاله
قبل ان يصل صلوة فصل الامنة ان يجيب من غير تأمل كونه صلوة والا فلا
اي وان لم يكن حاله كبر التكبير لمن غير تأمل لا يجوز صلوة وهذا هو الاول
جاء روى عن محمد بن اذ لو نوى عند الوضوء ان يصلي الظهر او العصر مع
الاحام ولم يشغل بعد ائنة بما ليس من جنس الصلوة يعني سوى ائنة
الارادة على انتمى الى مكان الصلوة لم تحضره ائنة حارة صلوة بتلك ائنة
ومثله عن ابي حنيفة وابي يوسف رجع فعلم بهذا معان الصلوة بائنة
استقدمة او لم يفصل بينها وبين التكبير جعل ليس للصلوة وان تأخرت

وان تأخرت ائنة ونوى بعد التكبير لا تصح الصلوة بائنة المتأخرة في الظاهر
الارادة خلافا للكل في ان عدله بكونه بائنة المتأخرة قبل ان يشاء ويصلي
الى الصلوة وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع منه وهو في غاية البعد **وأنما يظهر**
الصلوة اي ارادتها التي توجد ما يثبتها بغيرها فثبت ان فافض منها سبب
فويصلي على الوفاق بين ائنتها ومنها ثبوتها على خلاف بينهم ومن على القول
الاستثنائي اشفق عليها بكثرة الاقتراح وهي وان عدت مع الاركان في صحيح
الكتاب في ما في ذلك لشدة انفصالها بها الا انها يمكن بل هي شرط باجماع
ائنتها خلافا للثانية حتى الامكان حاصلها للثانية عند ابتداء التكبير او يكون
العدلة او يخرجها عن القبلة او قبل دخول الوقت فالقائم واستتبع
واستقبله وخل الوقت مع ائنتها جاز وصح شرع عندنا خلافا لغيرهم
والقيام والركعة والركوع والسجود والقعدة الاخرة مقدار قراءة الشهد
لاجماع الامة على ذلك ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر القعدة الا
الاخرة فطكا شراركان فقامت ركعتا خلافا لما كلف فانها سبب عنده
كما يخرج من الصلوة بنفسه اي بالفعل ان نسي من العصى ففرضه على
حقيقة خلافا لغيره وتظهر فاند في المسئلة الاثني عشرية على ما سياتي ان
ان شاء الله تعالى ودليل فرضيتها انه لا يتوصل الى فرضها الا بالوصول
الى الفرض الا به يكون فرضا وتعديل الاركان وهو العلم بنسبة زوال اضطراب
الاعضاء واخذت برب سببية فرضه عند ابي يوسف والامة الثلثة في حديث ابن
مسعود ان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلوة لا يقم
الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود وفي ائنتها صلته مكان ظهره ويؤمن
الارادة بانها معنى او الجواب ان يظن اليثبت به الزهنية وتحمته في الشرح ثم
شجع المعنى في تفصيل الغرائبي بعد ذكرها اجمالا فقال ولادخول في الصلوة
التكبير لا افتتاح الاجماع الامة على ذلك وهي قوله اي قول العبد العاكف